

12 أغسطس/آب 2010

العفو الدولية تنتقد "اعترافاً" تليفزيونياً في قضية امرأة محكوم عليها بالموت رجماً

انتقدت منظمة العفو الدولية "الاعتراف" الذي بثه التليفزيون الإيراني الليلة الماضية لامرأة إيرانية تدعى سكينه محمدي أشتياني، حُكم عليها بالموت رجماً بتهمة الزنا؛ وتبدو المرأة في هذا الاعتراف وكأنه تدين نفسها بالضلوع في قتل زوجها عمداً.

وقد بثت المقابلة التي أجريت مع المرأة يوم الأربعاء الموافق 11 أغسطس/آب، في برنامج "الثامنة والنصف مساءً" على قناة "أيريب" الحكومية (هيئة الإذاعة والتليفزيون في الجمهورية الإسلامية الإيرانية).

ولقد سبق للسلطات الإيرانية أن استخدمت "الاعترافات" المتلفزة مراراً لتجريم أفراد رهن الاعتقال؛ وتراجع الكثيرون منهم عن هذه "الاعترافات" فيما بعد، قائلين إنهم أكرهوا على الإدلاء بها، تحت وطأة التعذيب أو سوء المعاملة أحياناً.

وقالت حسيبة حاج صحراوي، نائبة مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة العفو الدولية "إن هذا الاعتراف المزعوم هو جزء من قائمة متنامية من الاعترافات الأخرى المنتزعة بالإكراه والإفادات المؤتممة للذات التي أدلى بها الكثير من المعتقلين خلال العام الماضي".

وأضافت حسيبة حاج صحراوي قائلةً "إن الإفادات التي ترد في إطار مثل هذه المحاورات المتلفزة لا ينبغي أن تكون لها أدنى صلة بنظام القضاء الإيراني أو الدعوة لإعادة النظر في قضيتها. والتسجيل المصور الأخير لا يظهر شيئاً سوى نقص الأدلة ضد سكينه أشتياني".

وقد علمت منظمة العفو الدولية أن جاويد هوتان كيان، محامي سكينه محمدي أشتياني، قدم مذكرة من 35 صفحة طلب فيها إعادة النظر في قضيتها، ومن المتوقع صدور رد السلطات القضائية في 15 أغسطس/آب أو نحو ذلك.

وقالت حسيبة حاج صحراوي "يبدو أن السلطات الإيرانية قد دبرت هذا "الاعتراف" في أعقاب المطالبة بإعادة النظر في القضية، والظاهر أنها تلتفح لها الآن تهمة جديدة، هي قتل زوجها عمداً".

هذا، وقد وردت أنباء غير مؤكدة مفادها أن سكينه محمدي أشتياني قد تعرضت مؤخرأ للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء احتجازها في سجن تيريز المركزي، الأمر الذي يعزز مخاوف منظمة العفو الدولية.

وقالت حسية حاج صحراوي "إن بث أقوال سكينه محمدي أشتياني على هذا النحو يثير الشكوك حول استقلال القضاء - بالنسبة لهيئة الإذاعة والتلفزيون الرسمية على الأقل- وحول قدرته على الالتزام بالقوانين الإيرانية. ولكي يكون القضاء الإيراني جديراً بأن يؤخذ مأخذ الجد، يجب عليه تجاهل هذا "الاعتراف"، وتقديم تأكيدات بأنه لن يؤثر على إعادة النظر في قضيتها".